

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية د. عبد الرحمن مرعي:

تحضيرات لإطلاق سوق السندات وتفعيل صناديق الاستثمار وتعديل نظام الحوكمة

استثمارها في السوق مباشرة لعدم وجود الوقت الكافي لديهم أو لقلة خبرتهم في الاستثمار بسوق الأوراق المالية.

المضاربة في «الفوركس»

أكد مرعي عدم توافر أي معلومات لدى الهيئة تشير إلى تورط المصارف بالمضاربة في سوق تداول العملات الأجنبية «الفوركس». مضيفاً إن الإفصاحات والبيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها المقدمة من المصارف إلى الهيئة لم تتضمن ما يشير إلى وجود أي مخصصات لديها للاستثمار في «الفوركس» خارج سورية.

مبيناً أن تحديد وجود هذا الأمر من عدمه بدقة أكثر يرتبط بمصرف سورية المركزي باعتباره الجهة التي تشرف وتراقب عمل هذه المصارف ومجالات استخدام أموالها من جهة، وترقب بشكل مستمر حركة دخول وخروج القطع الأجنبي والغاية من ذلك من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بدور المصارف والمؤسسات المالية المحلية الأخرى بأنشطة الفوركس، يوضح مرعي أن الهيئة قامت سابقاً بمراسلة مصرف سورية المركزي وطلبت منه التعميم على جميع الجهات الخاضعة لإشرافه ورقابته بعدم فتح أي حساب لديها لشركات ومكاتب الفوركس أو القيام بعمليات تحويل لمصلحتها أو الترويج لنشاط الفوركس باعتباره نشاطاً غير مشروع قانوناً في سورية.

تعديل نظام الحوكمة

وحول مشروع تعديل نظام الحوكمة يوضح رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية بأن مشروع التعديل تماشى مع أهم التطورات الدولية لممارسات الحوكمة وبما ينسجم مع الإطار التشريعي المعمول به حالياً في سورية مع إضافة بعض المحاور والتوسع في بعضها الآخر، حيث تم التوسع في تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل بإضافة محددتين للاستقلالية، يتعلق المحدد الأول بنسبة الملكية بحدود ٥% على الأقل ويتعلق المحور الثاني بانتخاب العضو لأكثر من دورتين، وكذلك تم التوسع في محور العلاقة مع الأطراف أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة من خلال تناول أطراف أخرى تعتبر من الأطراف أصحاب المصالح لم تكن موجودة سابقاً كمبتكق السلوك المهني للعاملين واختيار الموردين وغيرهم من الأطراف وكذلك تم التركيز على إفصاح الأطراف ذوي العلاقة وتمت إضافة سياسة المسؤولية الاجتماعية لهذا المحور.

كما تم التوسع بمتطلبات الإفصاح وخاصة المتعلقة بالحوكمة التي يجب إضافتها ضمن التقرير السنوي للشركة كتشكيل مجلس الإدارة واجتماعات المجلس وعضوية اللجان المنبثقة عن المجلس وأهم قراراتها وتوصياتها المتخذة خلال العام والمنهجية الواجب على الشركات اتباعها لإعداد تقارير الالتزام بنظام الحوكمة.

وتمت إضافة عدد من لجان مجلس الإدارة التي تميز مشروع تعديل تشكيلها، ك لجنة الترشيحات والمكافآت المسؤولة عن سياسة المكافآت والحوافز والموارد البشرية في الشركة، ولجنة الحوكمة المسؤولة عن مراقبة تطبيق أنظمة الحوكمة ووضع دليل الحوكمة، ولجنة المخاطر المسؤولة عن وضع ومراجعة إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في الشركة، علماً أن النظام الحالي يقتصر على لجنة التدقيق فقط.

كما تمت إضافة محور إدارة المخاطر والرقابة الداخلية الذي يتضمن مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية والإجراءات اللازمة لتطبيقه وتقييم هذه الإجراءات وكذلك مكونات سياسة إدارة المخاطر ومسؤولية إعداد التقارير اللازمة لأهمية هذه التطبيقات لنجاح عمل الشركات واستمراريتها.

تفعيل هذا السوق وإصدار تعليماته التنفيذية اللازمة بالتنسيق والتعاون مع سوق دمشق للأوراق المالية.

موضحاً أن مشروع سوق السندات سينتج بدائل استثمارية مهمة في السوق المالي، حيث إن هذا المشروع يؤمن مصدراً جديداً، لتمويل احتياجات الشركات عبر المصارف وإصدار الأسهم.

وأكد مرعي أن انعكاس تفعيل سوق السندات له مقدرة على امتصاص فائض السيولة الموجود لدى النقابات المهنية وصناديق التقاعد ولدى البنوك التي لديها فوائض متعددة وبنوك أو شركات أخرى بحاجة لهذه السندات، وبالتالي يؤدي لامتناسخ انخفاض السيولة وتفعيل العملية الاستثمارية وتوجيهها في الاتجاهات الصحيحة التي تخدم البلد.

وأشار الدكتور مرعي إلى أهمية ذلك في تفعيل الأموال المجمدة وتوجيهها لقطاعات استثمارية، ولاسيما في ظل الحاجة إلى استثمارات أخرى، مثل موضوع شركات التطوير العقاري، معتبراً أنه توجد شركات غير قادرة على زيادة رأس المال، وبالإمكان أن تصدر قرض سندات، وبالتالي يوفر ذلك دخلاً ثابتاً لكثير من المواطنين بشكل سنوي أو نصف سنوي.

المصارف ملتزمة

بالنسب المحددة

للسيولة وفق القرارات

والأنظمة النافذة

دراسة لتفعيل صناديق الاستثمار

وفيما يتعلق بتفعيل صناديق الاستثمار بين مرعي أن الهيئة تقوم بدراسة إمكانية تفعيل صناديق الاستثمار لما لها من أهمية على صعيد توجيه الاستثمارات وبشكل خاص في المجال العقاري، حيث إن هيئة الأوراق المالية السورية كجهة ناظمة ومشرفة على عدد من الجهات عليها أن تضمن سوقاً مالية كفوءة وشفافة وخالية من المخاطر وذلك حفاظاً على أموال وثروات المستثمرين والمدرخين وتوجيه استثماراتهم ما يخدم الاقتصاد الوطني.

لافتاً إلى أن الهيئة تعمل حالياً على دراسة النصوص القانونية اللازمة للتعديل ووضع نظام صناديق استثمار يتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة بحيث يتم السماح للصندوق بالاستثمار بقطاعات أخرى كالقطاع العقاري على سبيل المثال إضافة إلى استثماراته في الأوراق المالية.

مشيراً إلى أن صناديق الاستثمار تلعب دوراً كبيراً في الأسواق المالية بسبب تلبية حاجة صغار المستثمرين لاستثمار أموالهم المحدودة في سوق الأوراق المالية، وكذلك تلبية حاجة من لديهم رؤوس أموال كبيرة لكنهم يعجزون عن

بين رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية بأن المصارف العاملة في سورية سجلت أرباحاً تشغيلية ضعيفة، وذلك بسبب تراجع النشاط المصرفي، عموماً والائتماني على وجه التحديد، وذلك بسبب تردي الظروف الاقتصادية والعقوبات المفروضة على سورية، هذا إضافة إلى الإجراءات التقييدية التي تم فرضها على السياسة التسليفية والتي تم اتخاذها في ضوء ارتفاع حجم الديون المتعثرة، مترافقة مع الخسائر التي لحقت بالقطاع المصرفي كغيره من القطاعات التي لم تسلم من الأعمال التخريبية وخساراته لعدد لا بأس به من المقرات والفروع سواء من ناحية العقارات والتجهيزات أم من ناحية خروج قطاع جغرافي برمته من الخدمة وما يترتب على ذلك من انحسار لنشاط المصارف في تلك المناطق وتراجع نتيجة أعمالها بالتالي.

كما عانت المصارف على التوازي من ارتفاع حجم محفظة الديون المتعثرة، الأمر الذي أثقل كاهل المصارف سواء من حيث حجم المؤونات الواجب تشكيلها مقابل هذه الديون أم من جهة ارتفاع التكاليف المرافقة لتحصيل هذه الديون سواء تمت من خلال الملاحقة القضائية التي ترتب تكاليف مرتفعة أم من خلال اللجوء إلى التسوية مع المدينين والتي ترتب بالمقابل خسارة جزء من الدين.

أما من ناحية السيولة فيشرح مرعي بأن المصارف العاملة في سورية ملتزمة بالنسب المحددة للسيولة وفق القرارات والأنظمة النافذة، حيث تمكنت خلال سنوات الأزمة من تحقيق هذا الالتزام وذلك بفضل تقييد السياسة التسليفية الذي فرضته السلطة النقدية إلا أن ذلك جاء على حساب نشاطها التشغيلي وبالتالي ربحيتها.

حيث تتدرج نسب السيولة هذه في القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص من نسب مرتفعة جداً في بعض المصارف إلى مستويات تتجاوز بقليل الحد الأدنى لنسبة السيولة المحددة بموجب القرارات والأنظمة النافذة، مع الإشارة في هذا السياق إلى أن فائض السيولة المتوافر لدى المصارف العاملة لا يتيح لها الولوج في أنشطة استثمارية أو مصرفية خلال الفترة الحالية تجنباً للتعرض لمخاطر إضافية، إلا أنه يمكن، مع مراعاة حالة كل مصرف؛ توظيف هذه السيولة الفائضة لتمويل مشاريع حكومية للنهوض بالبنية التحتية وتطويرها، ما يضمن خلق مصدر دخل للمصارف العاملة يعوضها عن الخسائر التي تعرضت لها خلال سنوات الأزمة.

سوق السندات

وفيما يتعلق بتأسيس سوق السندات بين رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرحمن مرعي أنه من خلال البحث الذي قامت به الهيئة وجدت أن هناك الكثير من الفوائض المالية لدى النقابات المهنية وصناديق المعاشات وحتى لدى المصارف الخاصة، وهذه الأموال تحتاج إلى قنوات استثمار وطنية.

مضيفاً: إن الهيئة رأت ضرورة تفعيل ما ورد في قانون الشركات من أحقية الشركات المساهمة في إصدار سندات للعموم، ولذلك باشرت العمل على دراسة إمكانية تفعيل سوق السندات المهمة هذه التي يمكن أن تستقطب الكثير من فائض السيولة المتوافرة، لافتاً إلى أن إطلاق سوق السندات يرتبط بعدة جهات حكومية منها: مصرف سورية المركزي وسوق دمشق للأوراق المالية ووزارة المالية ودور هيئة الأوراق والأسواق المالية التي تقوم على وضع مشروع السوق والبحث في نظامه وآلية عمله مع الجهات المعنية كافة.

مشيراً إلى أن قانون إحداث السوق يسمح للشركات المساهمة أن تصدر سندات، لافتاً إلى أن الهيئة تقوم بدراسة إمكانية



علي محمود سليمان

هيئة الأوراق والأسواق المالية هي الجهة الناظمة لسوق الأوراق المالية في سورية، حيث يقع السوق تحت إشرافها المباشر، إضافة إلى عمل المصارف الخاصة باعتبارها شركات مساهمة عامة، وهذا ما جعلها معنية بصورة أو بأخرى بتتبع عمل المصارف الخاصة، ومراقبة بياناتها المالية وتدقيقها، فجميع المصارف الخاصة العالمية في سورية مدرجة في بورصة دمشق، وتشكل القطاع الرئيسي فيها.

من هنا كان اهتمام الهيئة بالمصارف ذات أولوية رئيسية، فاهتمت بمسألة فائض السيولة لديها، ووجدت حلاً بإطلاق سوق للسندات في سورية يستثمر تلك الفوائض.

كما اهتمت الهيئة بموضوع المخاطر التي أفرزتها تداعيات الحرب على سورية، فأولت إدارة المخاطر أهمية كبيرة في مشروع تعديل نظام الحوكمة.. هذه المسائل الحساسة، والكثير غيرها كانت محور حديثنا مع رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرحمن مرعي.

إمكانية لتوظيف سيولة المصارف الفائضة في تمويل مشاريع البنى التحتية